

الجماعات المحلية في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة

تقديم الخدمات الاجتماعية ببلدية الجلفة أنموذجا

ط د/عمراني ثامر

جامعة الجزائر ٢

omrani.zf@gmail.com

ط د/ حوة سالم

جامعة زيان عاشور الجلفة

hsalem1979@gmail.com

الملخص: يكتسي موضوع الجماعات المحلية أهمية بالغة في ظل التغيير والتطور الحاصلين في عالمنا اليوم وفي ظل التسارع والتقدم ولذا تهتم المجتمعات بتنظيم وإصلاح الإدارات في جميع المجالات وخاصة في مجال الجماعات المحلية عن طريق تعزيز الديمقراطية التشاركية لتلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين والتي تغيرت هي كذلك من الحاجة الاجتماعية التقليدية إلى الحاجات الاجتماعية لبلوغ الهدف والتنمية والرفاهية والانفتاح والاندماج في الصيرورة الاقتصادية الاجتماعية، فالجماعات المحلية لها دورا في تفعيل الخدمات الاجتماعية لضمان تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين وذلك بمختلف الوسائل المسخرة لهذه الهيئة ألا وهي البلدية وللجماعات المحلية أهمية في الواقع، إذ تعيش مختلف البلديات من وضعيات اجتماعية ومشاكل عسيرة على مختلف الأصعدة والميادين التي أفرزت احتجاج موطنيها باستمرار على هذه الوضعيات على غرار السكن والبطالة والتنمية المغيبة من منطقة إلى أخرى وسوء الخدمات الاجتماعية وهذه الوضعية التي يعاني منها المواطن تجعله متذمر ودائم الاحتجاج .

الكلمات المفتاحية : الجماعات المحلية – الخدمات الاجتماعية- التنمية المحلية- المورد البشري.

Abstract: The issue of local communities is of great importance in light of the change and development that is taking place in our world today, in light of the acceleration and progress. Therefore, societies are interested in organizing and reforming administrations in all fields, especially in the area of local communities, by promoting participatory democracy to meet the social needs of citizens. Social needs to reach the goal, development, prosperity, openness and integration into the socio-economic process, local communities have a role in activating social services to ensure the improvement of social conditions of citizens by The municipal councils and the local communities are important in reality. The different municipalities have different social situations and difficult problems at various levels and fields that have resulted in the constant protest of their citizens against such situations as housing, unemployment, absentee development, poor social services This situation of the citizen makes him grumbling and perpetual protest.

Key words: Local communities - Social services - Local development - Human resource.

مقدمة :

تعاني البلدية في الجزائر من تقديم الخدمات الاجتماعية مما شكل أزمة عميقة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الجزائر ، فأصبحت مختلف الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن لا ترقى لمستوى تطلع الذي يريده المواطن وكذلك التغيرات الحاصلة في الجماعات المحلية على جميع الميادين والأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و....، وهذا التغير شكل نوع من التدهور والعجز في تقديم الخدمات للمواطنين وما يصاحبه في الواقع من احتجاجات متكررة على الخدمات ونوعيتها والتي لم تعد تلبي الحاجيات ولم تشبع الحاجات للسكان .

وبالرغم من المهام الموكلة للبلدية في شكلها التنظيمي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي وما تبنته الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالبلدية لتحقيق أفضل الخدمات ورفع الغبن على المواطنين وحل المشاكل وتحسين ظروف الحياة الكريمة للمواطن وتنمية ورفاهية المجتمع المحلي ، إلا أن دور البلدية لم يعد في تطلعات الفرد داخل البناء الاجتماعي وهو دائم التدمير على السلطات المحلية نتيجة لعدم الاستقرار ، فهناك عدة عوامل تحد من نشاط البلدية ومشاكل تنظيمية وتسييري منها الاعتماد الكلي على التمويل المركزي وعدم التوازن بين الإمكانيات المادية ومتطلبات المواطنين وعدم مراعات خصوصية كل منطقة وكذا عدم التحكم الجيد في التكنولوجيا ، وعدم الاستغلال الأمثل للمورد البشري والذي يعتبر أهم مورد للنهوض بالتنظيم البلدي، فتغيرت الجماعات المحلية من الناحية الإدارية من جهاز يتولى القيام بمختلف الأنشطة ذات الطابع الإداري والخدمات إلى أداة فعالة لها من الأهمية بخلق الاستثمار المحلي الاقتصادي لتحقيق التنمية وهي الجهاز الوسيط بين الدولة والمواطن، تعيش بعض البلديات من تأخر كبير في تقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية لمواطنيها وكيف أصبح موضوع الجماعات المحلية في عالم اليوم لما له من أهمية متنامية وهو موضوع الساعة فالجماعات المحلية تسعى لتحقيق وتفعيل الخدمات الاجتماعية والرفاهية التي يتطلع لها المواطن واحتياجاته المتزايدة والتي تواكب التطورات الحاصلة في المجتمع المعاصر ولاستشراف المستقبل بغية معرفة رضا المواطن على الخدمات الاجتماعية في ظل الحراك الاجتماعي الذي يشهده العالم اليوم.

الإشكالية :

تعتبر الخدمات الاجتماعية ضرورية في حياة الفرد ولها أهمية في تكوين الإنسان وليحقق ذاته بتوفر أهم الخدمات الاجتماعية المتنوعة كالصحة والتعليم والاتصالات وخدمات للبنى التحتية كالطرق والماء والصرف الصحي ، فالتخطيط للخدمات ضرورة لتوفيرها لجميع الساكنة وتوزيعها بشكل عادل بين المواطنين لتنظيم حياة الناس ولتلبية حاجيات الفرد لتحقيق الرفاهية والسعادة ، فيقاس مستوى التطور والتحضر للدول بمدى توفيرها للخدمات الاجتماعية والتي هي العنصر الأساسي في بناء الإنسان وتطور الحياة وتسعى الدولة جاهدة لتحقيق الخدمات وركزت على الجماعات المحلية والتي تعتبرهئة إدارية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية بإمكانها تجاوز كل الصعاب و العوائق التي تعترضها في تنفيذ وظائفها و ذلك بالحرص على تطبيق مختلف الإصلاحات و المقترحات التي تطرقنا إليها وبتفعيل دور المواطنين على مستوى القاعدة في وضع و تنفيذ مختلف البرامج التنموية و بتبني كل الأفاق و التطلعات التي من شأنها تحقيق تنمية محلية تعزز و تقوي التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل، فالجماعات المحلية كقطاع من القطاعات الدولة الحساسة إذ تعتبر الحلقة الأساسية في تنظيم الدولة وأكثرها قربا من المواطنين في حياتهم الاجتماعية وفي أعمالهم بدليل أنه جعل منها القاعدة النموذجية للهياكل الإدارية، فممكنها من القيام بالانجازات التي يجب أن تلي الحاجات الأساسية للسكان وأهمها الخدمات الاجتماعية المتنوعة، كالعليم، الصحة، السكن، الشغل، الوقاية، الطرق والشبكات المختلفة و البنى التحتية والتهيئة الحضرية ...

فمن الأهمية تحقيق هذه الخدمات والاهتمام بمشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة في هذه الخدمات والتفكير في إعدادها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها من أجل إتباع الحاجيات والمطالب وتقديم أفضل الخدمات الاجتماعية التي يتطلع لها الأفراد بالبلدية مع مراعاة التغيرات والمتطلبات قصد الوصول إلى الاستقرار الاجتماعي وضع القرار الصحيح وفق التخطيط المسطر لتحقيق الديمقراطية التشاركية للوصول إلى الخدمات الاجتماعية والمنفعة العامة الشاملة مع مراعاة المحيط وتشجيع الاستثمار والرفع من جوانب الاستغلال الرشيد وتحسين التسيير واستغلال كل الإمكانيات المادية والبشرية والتكفل الجيد بالخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين وهذا ما سنتناوله في مقالنا الذي يتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يتم تفعيل الخدمات الاجتماعية من قبل الجماعات المحلية في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة؟

ويتمخض عن هذا السؤال العام التساؤلات الفرعية التالية:

١. كيف تساهم الجماعات المحلية على تفعيل الخدمات الاجتماعية ؟
٢. هل الخدمات الاجتماعية تعتمد في إطار التنمية المحلية على التمويل المركزي أم على التمويل المحلي؟
٣. هل ضعف المورد البشري وعدم استغلال الإمكانيات المادية يعيق الجماعات المحلية في تفعيل الخدمات الاجتماعية؟

المناهج المعتمدة:

تختلف المناهج باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه وعند القيام بالإجراءات الميدانية لاختيار فروض البحث فإننا نحتاج إلى تصميم يقوم على أساس منهجي (شفيق، ١٩٨٥، ص ٨٤)، ولذا فالمنهج هو الذي يقود الباحث للوصول إلى الهدف الذي يحدده في دراسته. والمنهج يعني الطريقة التي نتابع بها بحثا أو عملا علميا لهذا يختار الباحث في أي دراسة منهج يتلاءم وطبيعة الموضوع لان ذلك يحدد كل المراحل اللاحقة بالنسبة لعملية البحث، والمنهج عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي توجه جهود الباحث العلمي وتؤدي به إلى اكتشاف العلاقات السببية وتقديم التفسيرات المناسبة لهذه العلاقات وعليه فقد تم الاعتماد على المناهج المستخدمة في علم الاجتماع في حدود ما يقدمه المنهج من أساسيات (بوحوش، محمود، ١٩٩٥، ص ١٣٠).

وفي موضوعنا هذا التمحور حول الجماعات المحلية ودورها في تفعيل الخدمات الاجتماعية اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج الكمي لتسهيل وتدعيم إحصائيات التفسيرات النظرية التي تقدم للظاهرة المدروسة.

١/ المنهج الوصفي:

المنهج الوصفي يعني " الطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة ومتعلقة بظاهرة، أو موقف أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة وآثارها والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها" (بعلي، ٢٠٠٤، ص٣٢) عملية الوصف والتحليل للظواهر مسالة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية كما يستخدم للوقوف على قضية تتعلق بجماعة أو فئة معينة (أنجس، ٢٠٠٤، ص٢٣).

وفي دراستنا هذه اعتمدنا على وصف البلدية من خلال ماهيتها ومهامها التي أسست من اجلها.

2/ المنهج الكمي:

حيث تم الاعتماد عليه عند تفريغ الاستمارة وبالتحديد عند حساب التكرارات والنسب المئوية وقد اعتمدنا على إسقاط الظاهرة المدروسة ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية **spss** لربح الوقت والجهد والحصول على نتائج موثوقة ودقيقة.

لقد أظهرت الجزائر كغيرها من الدول العربية اهتماما متزايدا بتبني اللامركزية وتقوية نظام الإدارة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هناك صعوبات داخل البناء التنظيمي الاجتماعي وأساليب تشكيل المجالس المحلية وتفشي الفساد الإداري وسوء التسيير في الموارد المالية وضعف التكوين لدى المنتخبين وغياب الشفافية والرقابة مما انعكس سلبا على التقدم السياسي والاجتماعي والرفاهية لدى الأفراد والجماعات، واعتمدت الجزائر كباقي الدول على الجماعات المحلية الممثلة في البلدية كحلقة وصل بين المركز والمواطن للوصول للقرار المحلي الناجح الذي يخدم المواطن الذي يبقى يتطلع لتنمية أفضل وخاصة في توفير الخدمات الاجتماعية التي هي شغله الشاغل وتحسين نوعية الخدمة الاجتماعية المقدمة للجمهور الذي يراها المواطن في حالة ركود وجمود وتخطي الأساليب الكلاسيكية في تقديم الخدمات الإجتماعية وتسهيلها وفق آليات حديثة

تتماشى مع العصر ولا يكفي تسطير قوانين كقانون الولاية والبلدية (١٠/١١) إلا أن الواقع المعاش لا يعكس الدور المنوط بالبلدية كمشروع اجتماعي و اقتصادي وحضاري لتخفيف من المشاكل الاجتماعية الحاصلة في المجتمع المحلي بالرغم من تعبئة الموارد المالية والمادية والتشريعات القانونية إلا أنها تبقى من وجهة نظر الأفراد غير كافية ولم ترقى لتطلعاته المتزايدة والمتغيرة إن التغير السريع الذي يشهده العالم في شتى مجالات الحياة وتزايد عدد السكان يفرض تقديم المزيد من الخدمات من حيث الكم والنوع ، فاقترضى على الدولة ضرورة التكفل بأعباء كبيرة إضافية على التي كانت تقوم به في السابق ، حيث أنها لم تقتصر على تقديم الخدمات وتحقيق الأمن والعدالة بل تعتدها إلى ضرورة التأثير في حياة مواطنيها على جميع الأصعدة والمستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل تحقيق الديمقراطية التشاركية للوصول إلى الرفاه الاجتماعي، فالجماعات المحلية هي الإدارة اللامركزية الإقليمية بالجزائر، وتقوم على وحدتين إدارتين هما:

البلدية والولاية "والبلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في القاعدة .

كما تعمل الجماعات المحلية على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية من اجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار تنسيق مع الأقاليم ومع الجهة المحلية و الجهوية ومع المستوى الوطني وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية (زرواتي، ٢٠٠٠، ص١٣).

فتسعى الجماعات المحلية على تقديم أهم الخدمات لمواطنيها وهذه المهام موكلة لها قانونا من اجل إرضاء المواطن ويقصد بالخدمات على أنها مجهودات هادفة وتحقق فائدة أو منفعة معينة ، أما لفظ اجتماعية :صفة مشتقة من المجتمع أو العلاقات الاجتماعية الارتباط بالعلاقات الاجتماعية المتبادلة بالبيئة المحيطة (تودارو، ٢٠١٤، ص ٥٠).

فتعتبر الجماعات المحلية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وكذلك لأنها المسؤولية المباشرة وتمثل الدولة في هذا المستوى، كما أنها لها أهمية كبيرة في حياة المواطن لحل مشاكله ولتسير التنمية المحلية عن طريق ما تقدمه من الخدمات الاجتماعية لبلوغ الهدف المنشود وفقا للتخطيط الاجتماعي وتفعيل التنمية المحلية والتي يعرفها محي الدين صابر على أنها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم

الاجتماعية و الاقتصادية ، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا و هناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع و بناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك ، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة فعالة لهذه الحركة (عبود، ٢٠٠١، ص ١٠).

ويتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية ، تتمثل في برامج التجهيز و البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

وتسعى الجماعات المحلية لتحقيق التنمية الاجتماعية وتغطيتها لكل المناطق الإقليمية وتوفيرها لمواطنيها والتي تعرف بأنها عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له سواء كانت مادية أو بشرية بهدف الوصول إلى التغيرات البنائية والوظيفية التي تكون لها الأثر لوصول المجتمع إلى تحقيق أهدافه (الطماوي، ١٩٧٢، ص ٤٦٤).

وتسعى الدولة إلى توفير الحاجات للأفراد بصفة مباشرة وغير مباشرة كليا أو جزئيا مجانا أو بالمقابل الرمزي ونظرا للحاجات الهائلة ولإشباع الحاجات للمواطنين وصعوبة التمسك الإدارة المركزية بكل المهام الموكلة لها في ظل وضع اجتماعي يتصف بالوعي السياسي المتنامي والحاجات المحلية المتميزة والتي لا يتم إشباعها إلا بموصفات وقدرات محلية ولو كان بتمويل مركزي (داود، ٢٠١٢، ص ١٠).

وتحديد الأولويات محليا حسب الظروف الإقليمية والاحتياجات الاجتماعية وبمبدأ الديمقراطية والتي تعرف بأنها هي :

* كنظام أجوف إذا لم تصاحبه لا مركزية إدارية (خليل، ب س، ص ١٥).

* سياسة سطحية في الواقع إذا ما قورنت باللامركزية .

* إن اللامركزية ليست سوى التطبيق العلمي للديمقراطية في مجال الإدارة (حمودة، ٢٠٠٠، ص ٩٣).

وبلدية الجلفة بحكم موقعها الجغرافي المهم والتي تتوسط الجزائر والتي تقع جنوب الجزائر العاصمة على بعد ٣٠٠ كلم ضمن منطقة الهضاب العليا جبال أولاد نايل منحصرة بين دائرتي عرض 33° و 35° وخطي طول 2° و 5° شرقا على مساحة ٤١،٢٠٨،٣٢ كلم وتمثل ١،٣ % من المساحة الإجمالية مقسمة الى ١٢ دائرة و ٣٦ بلدية، ومساحة تقدر ب: ٥٤٢،١٧ كلم^٢. ويقدر التعداد السكاني لإحصاء سنة ٢٠١٥ ب: ٣٨٠،٨٣٠ نسمة وكثافة سكانية ٧٠٢،٤١ نسمة /كلم^٢ وحدود بلدية الجلفة عين معبد شمالا وعين الإبل جنوبا وبلديتي الزعفران وتعظمية غربا وبلديتي زكار والمجبرة ودار الشيوخ شرقا.

فتسعى بلدية الجلفة على التكفل بانشغالات مواطنيها بتوفير الخدمات الاجتماعية وفق ما تملكه من إمكانيات مادية ، وهذا لاهتمام المسؤولين بأهمية الخدمات حيث نسبة 89% من المبحوثين أقرّوا لمراعاة المسؤولين للخدمات الاجتماعية. و يعطى الأولوية للخدمات الاجتماعية وخصوصا قطاع السكن لما له من أهمية وهذا بنسبة مئوية قدرت ب: ٣٩،١ % مقارنة بالمشاريع الأخرى.

فبلدية الجلفة تقوم بالتوفيق بين ما تحوزه من إمكانيات مادية وما توفره للخدمات الاجتماعية المتزايدة مع المتطلبات والتغيرات الحاصلة في عصرنا اليوم.

وشغلها الشاغل هو تلبية طلبات المواطن المتنوعة بالأغلفة المالية والتي تبقى غير كافية وتخصص ميزانيات إضافية من أجل توفير الخدمات المهمة للمواطن

فهي تواكب التطورات العصرية وتسعى لاستغلال كل الموارد من مداخيل والاستثمارات والأوعية العقارية المؤجرة من أجل توفير الخدمات الاجتماعية للسكان.

- إن بلدية الجلفة تسعى للاستقلالية المادية والإدارية لتسيير المرفق العام وتسهيل الاتصال مع مواطنيها لأنها هي وجهة المواطن مع الإدارة .

- بلدية الجلفة لا تقوم بعملية التخطيط لتفعيل الخدمات الاجتماعية وهذا نتيجة الانفجار السكاني الكبير .
وعدم مراعاة التنوع والتجديد للخدمات الاجتماعية وتكيفها مع الأغلفة المالية المرصودة لها وتعمل البلدية على التنسيق بين الاحتياجات والطلبات وهذا غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة المعالم في مجال الإصلاح الإداري وخاصة على مستوى الجماعات المحلية أدى إلى تأخر تقديم الخدمات الاجتماعية لمواكبة مجال الخدمات الالكترونية.

- تحاول البلدية وفق ماتملكه من إمكانيات مادية التنسيق وخلق التوازن بين المتطلبات المتزايدة للخدمات الاجتماعية وما تحوزه من الوسائل المتاحة والتي تبقى غير كافية وغير مدروسة من طرف الدولة لأن بلدية الجلفة عرفت حركية وتغير اجتماعي شمل كل الأصعدة والميادين وكذا التوسع العمراني والتزايد في النمو الديمغرافي بشكل كبير واستقطابها للسكان من وداخل وخارج الولاية لموقعها الجغرافي الهام وكذلك لانفتاحها على العالم الخارجي وازدهار التجارة في الفترة الأخيرة وبلدية الجلفة تسعى جاهدة بالتكفل بانشغالات المواطنين وهذا باستغلال الأمثل للموارد المادية وعدم هدرها في مشاريع غير مدروسة.
تعتمد البلدية بشكل كبير على التمويل المركزي المبرمج من طرف الدولة إلا أنها تعمل جاهدة على تسيير الخدمات الاجتماعية في إطار تحريك التنمية المحلية

- تقترح البلدية الإعانات المركزية وفق ما تحتاجه لأنها هي الأقرب للمواطن وتعرف احتياجات الساكنة إلا أن هناك عراقيل وتحكم في القرارات الممركزة بدرجة كبيرة مما يعيق مسار التنمية والخدمات الاجتماعية والتمويل مبرمج مسبقا .

- تعمل البلدية التحكم في سلطة القرار في تسيير شؤونها وهذا بجلب النفقات محليا، إلا أنها تبقى حلقة ضعيفة بين الولاية والدائرة

- هناك تداخل وصراعات سياسية داخل البلدية وذلك بنسبة أكثر من ٦٥ ٪ مما أثر على تسيير المرافق وتقديم الخدمات الاجتماعية الأفضل للمواطنين ونتج عنه الاحتجاجات المتكررة على البلدية.

- تعمل البلدية على تغليب المصلحة العامة عن الخاصة لتفعيل الخدمات الاجتماعية.

- هناك مشاريع موجهة للخدمات الاجتماعية ممولة مركزيا من الولاية لا تتلاءم مع طبيعة المنطقة وكذلك مع الاحتياجات وتعتبر فاشلة لأنها لم تعتمد على الدراسة والاستشارة مثل محلات الرئيس التي أصبحت عرضت للتخريب والمسارح التي أخذت من المال العمومي وصرفت أموال كبيرة عليها وكانت مشاريع فاشلة .
- المصالح الشخصية تعتبر من أهم الدوافع الأكثر تأثيرا على السير الجيد والتفعيل الايجابي للخدمات الاجتماعية وكان ذلك بنسبة مئوية قدرت ب: ٥٤.٣% ، والتفاوت العلمي والدراسي بين الموظفين والمنتخبين حال دون التنسيق والتعاون في توفير الخدمات الاجتماعية .
- تعمل البلدية على التنسيق مع الدائرة والولاية لتلبية حاجة المواطن بالبلدية .
- تسعى البلدية جاهدة على الاعتماد على اللامركزية في اتخاذ القرارات لتنشيط الخدمات الاجتماعية .
- تقوم البلدية بتوفير كل الإمكانيات البشرية من أجل تسير المصالح الإدارية والتقنية لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين.
- تسعى بلدية الجلفة في توظيف المورد البشري الكفاء والمؤهل لزيادة الخدمة وتقديم التسهيلات للموظفين وتشجيعهم على المبادرة وتحسن البلدية المناخ التنظيمي والاجتماعي لتطوير الأداء إلا أن الأغلفة المالية المخصصة للمورد البشري و الإمكانيات المادية غير كافية .
- تبادر بلدية الجلفة على انتقاء اليد العاملة المؤهلة وتستثمر في الطاقات والإطارات الشابة من أجل مسايرة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في تلبية الخدمات الاجتماعية.
- إن بلدية الجلفة تطور من الأنظمة المعلوماتية والتكنولوجية الحديثة لتقديم الخدمات الاجتماعية بالسرعة والمرونة المطلوبة لتحقيق العدالة الاجتماعية .
- تسعى بلدية الجلفة على توفير الاستقرار الوظيفي للعمال بتحفيز المورد البشري ماديا ومعنويا وبالتكوين.

- تعمل البلدية لضمان التكوين والرسكلة لموظفيها وتنسق مع وزارة الداخلية وهيئة الإقليم في ذلك إلا أن المعارف واكتساب المهارات لا تتماشى مع متطلبات العصر.
- يبقى المورد البشري هو المحرك الفاعل في تفعيل الخدمات الاجتماعية إلا أن هناك عراقيل ومشاكل تحول دون الاستغلال الأمثل لهذه الثروة لدخول مراحل متقدمة من التطور والرقمنة، وتسعى بلدية الجلفة إلى التخطيط للقوى العاملة واستقطاب المورد البشري المؤهل ووضع رؤية إستراتيجية إلا أن المورد المادي يبقى غير كافية من حيث التسيير والإهمال من طرف الوصاية.
- عدم استغلال الخبرة من الإطارات التي أحييت على التقاعد والذي فاق عددهم ١٦٠ متقاعد خلال السنتين الماضيتين مما أجبر الرجوع إليهم استشارتهم من حين لآخر وخصوصا الذين كانوا مسيري مصلحتي المحاسبة والأجور.
- لم تستغل بلدية الجلفة الاستثمار المحلي الذي يزيد في استقطاب الأموال مما يفعل الخدمات الاجتماعية الموجهة للمواطن ويعطيها سلطة القرار.

٤ / أهم النتائج المتوصل إليها:

بعد استخدامنا لوسائل وأدوات لغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة وعرض النتائج الخاصة بموضوع الجماعات المحلية والمثلة في البلدية والتي جعل منها القاعدة الأساسية في التنظيم لقرها من المواطنين وهي كحلقة وهمزة وصل بين الدولة والمجتمع المحلي ، فالجماعات المحلية في الجزائر وكغيرها من البلدان أعطت لهذا التنظيم أهمية كبيرة قصد و تسهيل تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان وتخفيف وتذليل المشاكل والصعوبات والخروج من الوضعية الحالية ومواكبة التطورات على جميع الميادين والأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعصرنه القطاع بإدخال المنظومة التكنولوجية وتحديث المرفق العام بتنمية المورد البشري المؤطر لتسيير المصالح البلدية وزيادة توفير الإمكانيات المادية اللازمة كالأجهزة الموجهة لمصالح البيومترية لتسهيل إستخراج الوثائق وتسريع العملية بإدخال الرقم الوطني للوثائق لتمكين المواطن باستخراج الوثائق من مكان تواجد إقامته وحتى عن طريق الشبكة العنكبوتية من بيته

وتوفير الخدمات الاجتماعية تعتبر ضرورية لتحقيق الاستقرار والانسجام بين أفراد المجتمع المحلي ضمن البناء الاجتماعي ولا تقتصر الخدمات على توفير السكن والطرق والتعليم والصحة فقط بل تتعداها إلى التخطيط الإستراتيجي لهذه الخدمات وفهمها فهما علميا دقيقا لعناصر البناء الاجتماعي في الجماعات المحلية من علاقات إجتماعية وقيم ومعتقدات وثقافة كل منطقة ومراعاة كل الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها ، فالبلدية كنسق فرعي من نسق كلي وهو الدولة لها دور ووظيفة أساسية في تقديم الخدمات ، وإن اختلفت في دور ومهام هذه الهيئة القاعدية يختل النسق الكلي. فموضوع الجماعات المحلية يبقى من المواضيع المهمة والأساسية في الحياة ويتطلع المواطن للأفضل من تقديم خدمات تشبع الحاجات وتحقق الرفاهية المجتمعية .

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على الجماعات المحلية والمثلة في تفعيل الخدمات الاجتماعية ببلدية الجلفة يتضح بأن للخدمات الاجتماعية دورا هاما في حياة المواطن إلا أن هذه الخدمات تبقى غير كافية وناقصة لتلبية الحاجيات المتزايدة للمواطن وولاية الجلفة التي عرفت مؤخرا حركة كبيرة على المستوى الديمغرافي فهي تحتل الرابعة وطنيا من حيث السكان، وبلدية الجلفة فقط عدد السكان ٣٨٠٨٣٠ نسمة حسب إحصاء سنة ٢٠١٥ وبكثافة سكانية قدرت ب: ٧٠٢.٤١ نسمة/ كلم^٢، ومن خلال الأغلفة المالية الكبيرة الموجهة لها إلا أنها تبقى لا تفي بتطلعات المواطن ببلدية الجلفة والذي يطمح للمزيد لتحقيق الرفاهية المجتمعية ضمن البناء الاجتماعي من أجل تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

ومن بين الاستنتاجات المتوصل إليها هي أن بلدية الجلفة وفي إطار تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان في الجوانب الصحية والتعليمية والبنى التحتية والسكنية خصوصا منها والغير مخطط لها لأن مشروع السكنات الاجتماعية مشروع وطني و تمتلك البلدية رؤية إستراتيجية للتخطيط لها إلا أنها تفتقد للتقنيات والآليات لتجسيدها في الواقع ، ومن جهة أخرى الخدمات الاجتماعية تحتاج لتكامل وتنسيق الجهود بين القطاعات لتحقيق التوازن وتوزيع الخدمات الاجتماعية بعدالة اجتماعية تمس كل البلدية وهذا يتجاوز الإمكانيات المتاحة للبلدية .

أثبتت الدراسة أن الخدمات الاجتماعية تعتمد بشكل كبير على التمويل المركزي من الولاية وبالتالي أثر على برمجة المشاريع وأولوياتها الاجتماعية وحتى على قرارات البلدية ومن المشاريع الفاشلة وباعتراف السلطات الوصية المحلية كمحلات الرئيس التي بقت وكر للفساد وهذا مما يلزم التفكير الجيد في استقطاب رؤوس الأموال والإرادات والاعتماد على الاستثمار المحلي لتهيئة المناخ الإداري والتقني والمالي والبشري في الوسط البلدي. وفي دراستنا هذه توصلنا بأن بلدية الجلفة غير مستقلة إداريا وماديا وتبقى تعاني لأنها المرفق العام المحلي واحتكاكها المباشر مع المواطن ولأنها وجهة الإدارة بالنسبة للمواطنين فالتنظيم المبرمج والمسطر مسبقا والغير مدروس مع احتياجات البلدية يجعلها حلقة ضعيفة بسبب الارتجالية والعشوائية في عملية التخطيط والتي هي أساس التنمية والرفاهية الاجتماعية.

-خاتمة:

أبرزت النتائج السابقة بأن الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين ببلدية الجلفة في أغلب الحالات لا تصل بالشكل المطلوب وغير مفعلة إيجابيا نتيجة الصراعات الحزبية والولاءات السياسية داخل الجهاز الإداري والمنتخب للبلدية. ومن جهة أخرى لا توجد أموال مخصصة لتطوير المورد البشري وعدم استغلال هذا المورد الهام في تقديم وتسريع الخدمات فضعف الإمكانيات الموجهة للتكوين وتحديد معارف الموظفين مع متطلبات التكنولوجيا والعصرنة ومسايرة عصر الرقمنة الالكترونية فالبرغم من عمل البلدية ومع التنسيق مع وزارة الداخلية وتهيئة الإقليم في تنظيم وبرمجة دورات تكوينية لصالح الموظفين إلا أنها تبقى غير كافية، ويبقى موضوع الجماعات المحلية في حاجة كبيرة للدراسة وخاصة من الجانب السوسولوجي للتشخيص والوقوف على كشف الجوانب المهمة لهذا التنظيم ومدى أهميته في حياة الأفراد وهذا هو بداية لطرح أسئلة جديدة بطرق عميقة ودقيقة للوصول لأهداف تخدم الجماعات المحلية والمواطن، و الجماعات المحلية والممثلة في البلدية والتي جعل منها القاعدة الأساسية في التنظيم لقرىها من المواطنين وهي كحلقة وهمزة وصل بين الدولة والمجتمع المحلي، فالجماعات المحلية في الجزائر وكغيرها من البلدان أعطت لهذا التنظيم أهمية كبيرة قصد و تسهيل تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان وتخفيف وتذليل المشاكل والصعوبات والخروج من الوضعية الحالية ومواكبة التطورات على جميع الميادين والأصعدة السياسية

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعصرنة القطاع بإدخال المنظومة التكنولوجية وتحديث المرفق العام بتنمية المورد البشري المؤطر لتسيير المصالح البلدية وزيادة توفير الإمكانيات المادية اللازمة كالأجهزة الموجه لمصالح البيومترية لتسهيل استخراج الوثائق وتسريع العملية بإدخال الرقم الوطني للوثائق لتمكين المواطن باستخراج الوثائق من مكان تواجد إقامته وحتى عن طريق الشبكة العنكبوتية من بيته.

وتوفير الخدمات الاجتماعية تعتبر ضرورية لتحقيق الاستقرار والانسجام بين أفراد المجتمع المحلي ضمن البناء الاجتماعي ولا تقتصر الخدمات على توفير السكن والطرق والتعليم والصحة فقط بل تتعداها إلى التخطيط الاستراتيجي لهذه الخدمات وفهمها فهما علميا دقيقا لعناصر البناء الاجتماعي في الجماعات المحلية من علاقات اجتماعية وقيم ومعتقدات وثقافة كل منطقة ومرعات كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها ، فالبلدية كنسق فرعي من نسق كلي وهو الدولة لها دور ووظيفة أساسية في تقديم الخدمات ، وإن اختلت في دور ومهام هذه الهيئة القاعدية يختل النسق الكلي.

* قائمة المراجع

- ٠١ - إبراهيم داود ، (٢٠١٢)، علاقة إدارة عدم التركيز بالإدارة اللامركزية، أطروحة دكتوراه، الجزائر حقوق.
- ٠٢ - توفيق صبري حمودة، (٢٠٠٠)، اللامركزية المحلية ورقابة السلطة المركزية في ليبيا ، رسالة دكتوراه حقوق ، القاهرة، مصر.
- ٠٣ - رشيد زرواتي، (٢٠٠٠) ، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية ، موسوعة ابن سينا ، الجزائر، ط ١.
- ٠٤ - موريس أنجرس، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، ٢٠٠٤ ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية دار القصبة، الجزائر.
- ٠٥ - محمد الصغير بعلي، (٢٠٠٤) ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم.

٠٦- محمد شفيق، (١٩٨٥)، البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، دار المكتب

الجامعي ، مصر .

٠٧- محمود عبود، (٢٠٠١)، دروس ومحاضرات حول تسيير الموارد البشرية ، معهد تكوين المكونين ببئر

خادم ، الجزائر.

٠٨- ميشال تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ، حامد محمود ، (٢٠١٤)، التنمية الاقتصادية، د ط، دار

المريخ ، المملكة العربية السعودية.

٠٩- عثمان خليل، ب س ، الإدارة العامة وتنظيمها ،دون ذكر بلد ولا دار ولا تاريخ النشر.

١٠- عمار يوحوش ، محمد محمود، (١٩٩٥)، تقنيات ومناهج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.

١١- سليمان محمد الطماوي، (١٩٧٢)، القانون الإداري، مبادئ الإدارة العامة، القاهرة، مصر .